الأمر الذي يراه البعض قد يضر بالمؤسسة الصحية في الكويت

هجرة الأطباء الكويتيين إلى القطاع الخاص .. أسباب وتداعيات

هجرة الأطباء الكويتيين إلى القطاع الخاص تهدد القطاع الحكومي الصحي

■ المجادي : ضرورة إعادة دراسة تجربة دمج العمل في القطاعين الحكومي والخاص

جذبت المستشفيات والمراكز الطبية الخاصة التي انتشرت بكثرة في الاونة الاخيرة الأطباء الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي للعمل لديها الامر الذي يراه البعض قد يضر بالمؤسسة الصحية في الكويت في حين يرى آخرون أن هجرة الاطباء الكويتيين من القطاع الحكومي الى الخاص قد تتزايد خلال السنوات المقبلة.

وهناك أسباب كثيرة تقف خلف تنامي هذه الظاهرة منها اسباب ادارية وفنية اذ يرى البعض «أن عدم انصاف الاطباء وتحويلهم الى التحقيق بسبب عدم وجود مظلة قانونية تحميهم عند حدوث مضاعفات للمرضى واتهامهم بالأخطاء الطبية هي سبب رئيسي في تلك الهجرة الى القطاع الخاص».

في المقابل يرى اخرون أن من اسباب تلك الهجرة أيضا التأمين الصحي للمتقاعدين (عافية) ويعتبرون أنه كان له النصيب الاكبر في ذلك وتسبب بهجرة الكثير من الاطباء الى القطاع الخاص فيما يرى البعض أن المردود المادي قد يكون السبب الأوحد في هذه الهجرة.

وفي هذا الصدد أكد رئيس وحدة التخدير والعناية المركزة في مستشفى (الرازي) التابع لوزارة الصحة الاستشاري الدكتور حسين المجادي لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أمس على ضرورة إعادة دراسة تجربة دمج العمل في القطاعين الحكومي والخاص مشيرا إلى أن هذا الدمج يؤثر سلبا على اداء الطبيب.

واعرب الدكتور المجادي عن قلقه ازاء زيادة تنامي هذه الظاهرة التي قد تتسبب على حد تعبيره «في ضعف اداء الاطباء وعطائهم في القطاع الحكومي» مشيرا الى وجود نقص حاد في القوى العاملة بسبب هجرة الأطباء الى الخاص.

وأشار إلى ضرورة تطبيق آلية لمراقبة القطاع الخاص وتطوير فرق التفتيش لمواكبة توسع هذا القطاع والحد من بعض الممارسات التي قد تسيئ لهذه المهنة التي تحكمها قوانين علمية دقيقة.

وعن مدى تأثير تأمين (عافية) على انتقال الأطباء الكويتيين الى القطاع الخاص قال المجادي إن «فكرة تأمين عافية جيدة وتؤكد حرص واهتمام وزارة الصحة بالمواطن الا انه تم استغلال هذا التأمين من بعض المستشفيات والمراكز الطبية الخاصة».

واضاف «أن هذا الاستغلال يأتي من منطلق ان تأمين (عافية) استهدف الفئة العمرية الأكثر عرضة للامراض وهي فئة المتقاعدين أو كبار السن الذين يتم استخدام تأميهم احيانا لعلاجات متوفرة في المستشفيات الحكومية التي أرى انها تقدم خدمات علاجية افضل».

ودعا إلى ضرورة متابعة بعض الممارسات كعودة المريض للمستشفيات الحكومية لاستكمال برنامجه العلاجي بعد انتهاء رصيده من تأمين (عافية) وكذلك اهمال مواعيد (الرئين المغناطيسي) او العمليات دون اخطار المستشفى الحكومي بعد حصوله على موعد مناسب بالخاص مما يؤدي الى هدر بالمال العام.

وأشار المجادي بقيام وزارة الصحة بالتوسعات الجديدة للمستشفيات وزيادة السعة السريرية التي من شأنها استيعاب المواطنين والمقيمين فضلا عن توفير خدمة الأطباء الزائرين التي تعد بصمة مضيئة للوزارة علاوة على توفير (الإسعاف الجوي) الذي يعد خدمة متميزة غير متوفرة بأغلب دول العالم.

من جانبه نوه استشاري طب وجراحة العيون في (مركز البحر) الدكتور رائد بهبهاني في تصريح مماثل لـ(كونا) بتأمين (عافية) الذي اعتبره تأكيدا على رغبة الوزارة في اشراك القطاع الخاص بتقديم خدمات طبية افضل للمواطنين نتيجة للتطور الملحوظ في هذا القطاع إلى جانب رغبتها في تخفيف العبء المتزايد بسبب الزيادة السكانية والتأخر في تشغيل المستشفيات الجديدة متمنيا ان يشمل التأمين كل الفئات العمرية.

وحول ظاهرة جذب القطاع الخاص للاطباء الكويتيين قال الدكتور بهبهاني إن «القطاع الخاص يوفر البيئة التشجيعية للطبيب التي يشعر من خلالها باستقلالية اكثر بعيدا عن البيروقراطية الناتجة عن المعوقات الإدارية والفنية فضلا عن المدخول المادي».

أما عن تأثير دمج عمل الأطباء في القطاعين الحكومي والخاص على كفاءتهم فقد أكد أن «الكويت ليست استثناء في قضية الدمج وان هذا الامر يحدث في كثير من الدول المتطورة».

وذكر أن الاستثناء في الكويت هو الفصل في أوقات العمل لدى القطاعين بحيث يتواجد الطبيب في ساعات العمل الرسمي ويستطيع ممارسة عمله في (الخاص) خارج هذه الأوقات معربا عن قناعته بأن هذا الأمر لا يؤثر على كفاءة الطبيب لان ساعات العمل في الكويت قليلة مقارنة بالدول الأخرى.

وأضاف أن مدى تأثر كفاءة الطبيب يعتمد على تخصصه وطبيعة عمله «وانا كانت هناك ممارسات فردية توحي بالاستغلال وعدم الأمانة فلا يجب أن تعممها على الجميع».

وشدد على ضرورة الانتهاء من مسودة قانون تنظيم المهنة وحماية الأطباء من التقاضي بشكل تعسفي بسبب عدم التفريق بين الأخطاء الطبية والمضاعفات لان الطبيب لايمكن ان يمارس عمله دون حماية قانونية في ظل قصور في القانون.

ولفت الى أهمية اعادة النظر في قوانين الترقيات الخاصة بالخدمة المدنية التي وصفها بأنها «متأخرة جدا» اذ لا يزال نظام الأقدمية هو المسيطر.

وأفاد بأن هناك الكثير من الأطباء تتأخر ترقياتهم بسبب عدم وجود شواغر أو من هم اقدم منهم دون الاخذ بالاعتبار معايير الكفاءة في حين قد تتوفر للاطباء فرص الارتقاء أكثر في القطاع الخاص علما بأن هناك لجنة متخصصة من وزارة الصحة تشرف على ترقيات القطاع الخاص.

وثمن في هذا الإطار جهود وزارة الصحة وسعيها الدائم لتقديم خدمات افضل للمواطنين والمقيمين متمنيا أن يكون العمل في القطاعين الحكومي والخاص مكملا لبعضه البعض.

■ بهبهاني : يوفر البيئة التشجيعية للطبيب التي يشعر من خلالها باستقلالية أكثر

من جانبه نوه استشاري طب وجراحة العيون في (مركز البحر) الدكتور رائد بهبهاني في تصريح مماثل لـ(كونا) بتأمين (عافية) الذي اعتبره تأكيدا على رغبة الوزارة في اشراك القطاع الخاص بتقديم خدمات طبية افضل للمواطنين نتيجة للتطور الملحوظ في هذا القطاع إلى جانب رغبتها في تخفيف العبء المتزايد بسبب الزيادة السكانية والتأخر في تشغيل المستشفيات الجديدة متمنيا ان يشمل التأمين كل الفئات العمرية.

وحول ظاهرة جذب القطاع الخاص للاطباء الكويتيين قال الدكتور بهبهاني إن «القطاع الخاص يوفر البيئة التشجيعية للطبيب التي يشعر من خلالها باستقلالية اكثر بعيدا عن البيروقراطية الناتجة عن المعوقات الإدارية والفنية فضلا عن المدخول المادي».

أما عن تأثير دمج عمل الأطباء في القطاعين الحكومي والخاص على كفاءتهم فقد أكد أن «الكويت ليست استثناء في قضية الدمج وان هذا الامر يحدث في كثير من الدول المتطورة».

وذكر أن الاستثناء في الكويت هو الفصل في أوقات العمل لدى القطاعين بحيث يتواجد الطبيب في ساعات العمل الرسمي ويستطيع ممارسة عمله في (الخاص) خارج هذه الأوقات معربا عن قناعته بأن هذا الأمر لا يؤثر على كفاءة الطبيب لان ساعات العمل في الكويت قليلة مقارنة بالدول الأخرى.

وأضاف أن مدى تأثر كفاءة الطبيب يعتمد على تخصصه وطبيعة عمله «وانا كانت هناك ممارسات فردية توحي بالاستغلال وعدم الأمانة فلا يجب أن تعممها على الجميع».

وشدد على ضرورة الانتهاء من مسودة قانون تنظيم المهنة وحماية الأطباء من التقاضي بشكل تعسفي بسبب عدم التفريق بين الأخطاء الطبية والمضاعفات لان الطبيب لايمكن ان يمارس عمله دون حماية قانونية في ظل قصور في القانون.

ولفت الى أهمية اعادة النظر في قوانين الترقيات الخاصة بالخدمة المدنية التي وصفها بأنها «متأخرة جدا» اذ لا يزال نظام الأقدمية هو المسيطر.

وأفاد بأن هناك الكثير من الأطباء تتأخر ترقياتهم بسبب عدم وجود شواغر أو من هم اقدم منهم دون الاخذ بالاعتبار معايير الكفاءة في حين قد تتوفر للاطباء فرص الارتقاء أكثر في القطاع الخاص علما بأن هناك لجنة متخصصة من وزارة الصحة تشرف على ترقيات القطاع الخاص.

وثمن في هذا الإطار جهود وزارة الصحة وسعيها الدائم لتقديم خدمات افضل للمواطنين والمقيمين متمنيا أن يكون العمل في القطاعين الحكومي والخاص مكملا لبعضه البعض.

تتمات

الكويت تحتفي

لإعادة اعمار العراق ، مثال واضح على دورها القوي في جمع زعماء العالم معا لدعم السلام والازدهار في المنطقة».

وأشار الى انه في وقت لاحق من هذا الشهر ، سيقوم نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط وشمال افريقيا فريد بلحاج بزيارة الكويت ، لتقديم التكريم الى صاحب السمو امير البلاد ، «اعترافا بدور سموه في دعم التنمية الإقليمية والعالمية».

وأكد البيان أن البنك الدولي والكويت «لديهما شراكة قوية تعود إلى أوائل السبعينيات» ، مشيرا إلى أن «استراتيجية البنك الحالية والبرامج الخاصة بالكويت متوافقة لدعم تحقيق رؤية صاحب السمو امير البلاد للكويت الجديدة 2035.

يشار الى أن هذا التكريم هو الأول من نوعه الذي يقدمه «البنك الدولي» لقائد دولة ، وذلك تقديرا لدور سموه الشهود عالميا ، في دعم استقرار الدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، فضلا عن سعي سموه الحثيث لمساعدة المحتاجين في شتى بقاع الأرض.

وقد تلقى صاحب السمو امير البلاد ، رسالة تهنئة من أخيه سمو الشيخ ناصر المحمد ، أعرب فيها عن خالص تهانيه بمناسبة تكريم سموه ، من قبل البنك الدولي ، تقديرا لدور سموه في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العربي والدولي ، مؤكدا أن هذا التكريم المستحق إنما يعكس المكانة الدولية المرموقة التي يتمتع بها سموه ، وعرفانا بما يقوم به سموه من مبادرات انسانية لدعم حركة التنمية والبناء على المستويين الاقليمي والدولي ، وللجهود الدؤوبة التي يبذلها سموه لرفع المعاناة عن المتضررين والمنكوبين في مختلف انحاء العالم.

وبعث صاحب السمو الأمير برسالة شكر جوابية لأخيه سمو الشيخ ناصر المحمد ، ضمنها سموه خالص تقديره وشكره على ما عبر عنه من طيب المشاعر وصادق الدعوات ، مؤكدا سموه أن هذا التكريم الذي هو محل الاعتزاز إنما هو تكريم لدولة الكويت وللشعب الكويتي الكريم ، وبرهان على ما يتمتع به الوطن العزيز من مكانة رفيعة لدى المجتمع الدولي ، كونه سباقا للتبني ودعم المبادرات الهادفة الى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في مختلف دول العالم ، ودعم الجهود الانسانية لتخفيف معاناة المنكوبين ومساعدة المحتاجين ، داعيا سموه المولى جل وعلا أن يوفق الجميع لكل ما فيه خدمة الوطن العزيز ، ورفع رايته في مختلف المحافل الاقليمية والدولية.

من جهته أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان خطوة البنك الدولي بتكريم حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد ، هي شهادة دولية أخرى للنهج الذي اختطه سموه والقاضي بانسنة العمل السياسي.

وقال الغانم إن سموه أخرج العمل السياسي من كونه مرادفا لمصطلحات المكر والتآمر والخداع وديمومة التصارع والتنافس الى كونه فضاء للعمل القائم على الثقة بالنفس والمكاشفة والشفافية ومساعدة الاخر والتعاون والتكامل.

اضاف «إن سموه في تعامله مع اكثر من ملف اقليمي أخرج التعاطي السياسي من ضيق المصالح والمكاسب الآنية ، وسياسة تسجيل النقاط اليومي والفوري الى رحابة الاستراتيجية وافاقه المستقبل».

وتابع «إن جنوح سمو الأمير الى انسنة التعاملي مع الملفات السياسية المختلفة ، ومحاولة التركيز على الانسان وهمومه كونه المادة الخام لكل صراع سياسي هو نهج ثابت ، وينطلق من وعي كامل بأن كل صراع مآله الى زوال وكل اقتتال مصيره الى سلام».

وقال الغانم إن سياسة التدخل الانساني التي انتهجها سمو الأمير في اكثر ملف ، اضافة الى سياسات الدعم التنموي للعديد من دول العالم النامية عبر صناديق التنمية الكويتية والهلال الاحمر وغيرها من مؤسسات خيرية وانسانية ، لاقى دوما احترام وتقدير المؤسسات الدولية في العالم ، خاصة تلك المعنية بالتنمية او العمل الخيري والاغاثي.

واختتم الغانم تصريحه قائلا «إن تكريم سموه اليوم ، هو تكريم لنا ككويتيين مؤمنين بنهج سمو امير البلاد ، وتتصرف دوما بمقتضى هذا النهج».

من ناحيته أكد وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح ، أن تكريم سمو امير البلاد ، من قبل البنك الدولي فخر للشعب الكويتي ولامة العربية.

واعرب الشيخ باسل الصباح عن الفخر والاعتزاز بهذا التكريم ، تقديرا لدور سموه القيادي على المستويين العالمي والإقليمي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإحياء السلام.

من ناحيته قال وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور حامد العازمي ، إن التكريم الاستثنائي لسمو امير البلاد ، من قبل البنك الدولي خطوة مستحقة ، لدور سموه المتميز في سياسات الدعم التنموي الإجتماعي والإقتصادي اقليميا وعالميا.

اضاف العازمي أن هذا التكريم جاء نتيجة سياسات سموه الداعمة للانسانية والسلام ، اضافة إلى الدعم اللا محدود للملفات التنموية لكل الشعوب ، عبر الصناديق التنموية للكويت والتي وضعتها بمصاف الدول الرائدة في دعم العمل الخيري والاغاثي.

وأوضح أن سموه أسس نهجا بارزا في التعاطي مع الملفات السياسية ، من ناحية انسانية رامية إلى دعم مبادرات السلام ، حيث استثمر ايضا خبراته وحنكته الدبلوماسية والسياسية في تحقيق الكثير من الإنجازات الداخلية والخارجية مما حقق للكويت مكانة مرموقة ومؤثرة في العالم.

بدوره أكد وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري ، أن الإنسانية لا تكاد تجتمع حول إكبار وإجلال زعيم ، كما فعلت مع سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد ، الذي أحيا في البشرية الرصيد القيمي والإنساني المشترك.

اضاف الجبري أن سموه يعمل من أجل خير البشرية كافة ، دون النظر إلى حدوه العرق أو الجنس أو اللون أو حتى المعتقد الديني والسياسي.

وأوضح أن سموه أضاف قواعد الأمل والاستقرار للشعوب والمجتمعات ، بمبادرات سامية تنموية وإنسانية يتردد صداها الايجابي لمنا واستقرارا في ارجاء العالم.

في الإطار نفسه أوضح وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان أن تكريم سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد ، من قبل البنك الدولي ، تتويج مستحق لجهود سموه في دعم التنمية وتقديم يد العون لكافة الشعوب.

وقال الروضان إن بصمات سمو الأمير في السجل الإنساني تمثل نبراسا ومثالا يحتذى به ، وحظيت بتقدير وإعجاب مؤسسات المجتمع الدولي التي اشادت بدور سموه الرائد والمشهود عالميا في دعم استقرار الدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

وأكد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون البلدية فهد الشعلة ، أن التكريم الذي قدمه البنك الدولي لسمو أمير البلاد ، يعد شهادة دولية أخرى تضاف إلى سجل سموه الحافل بالإنجازات والتميز والنجاح.

وقال الشعلة إن النهج القويم الذي رسمه سموه في سياسة الكويت الداخلية والخارجية ، عكس بعدا جديدا للسياسات العالمية وأعطى نموذجا متميزا في التعامل مع الأحداث والمتغيرات ، فكان لهذا النهج القويم أثره البالغ في نشر السلام ونزع فتيل التصارع والتناحر على المستويين الإقليمي والعالمي.

في السياق ذاته أشاد نواب بالتكريم المستحق لصاحب السمو أمير البلاد ، من قبل البنك الدولي ، لدور سموه على المستويين الإقليمي والدولي في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإحياء السلام، مؤكدين أن ذلك التكريم يؤكد المكانة الرائدة لسموه على الأصعدة كافة.

وثمن النواب الدور الكبير الذي يلعبه سمو الأمير على الصعيد المحلي والعربي والدولي، والمجهودات الكبيرة التي يقوم بها سموه من أجل خدمة الإنسانية ومساعدة المنكوبين وإغاثة المتضررين.

واعتبر أكاديميون كويتيون أن تكريم سمو أمير البلاد ، من قبل مجموعة البنك الدولي ، يأتي تأكيدا لمكانة سموه الكبيرة وتتويجا لمبادراته التنموية اجتماعيا واقتصاديا في مختلف بقاع الأرض ، فضلا عن دوره المحوري في تعزيز سبل احياء عمليات السلام في الشرق الأوسط.

وأشار الاكاديميون الى أن دور سموه لم يتوقف عند هذه المبادرات الخلاقة ، بل قاد الكثير من الوساطات والمصالحات بين البلدان الشقيقة والصديقة بهدف لم الشمل وتوحيد الصف.

وأوضحوا أن هذا التكريم لم يأت من فراغ وانما للجهود الكبيرة التي يبذلها سموه على مختلف الأصعدة ، ودوره المحوري في دعم جهود التنمية والسلام في المنطقة والعالم ، مشددين على أن خبرة سموه وحنكته الدبلوماسية والسياسية الواسعة ، التي اكتسبها عبر سنوات طويلة من العمل الجاد والتعاون الدولي كانت حجر الزاوية لتكريم سموه العالمي.

ولفت الى أن ما قام ويقوم به سموه من مد يد العون لكل الدول وما تميز به من عطاءات لا محدودة ، تخطت حدود الوطن العربي لتصل الى كل دول العالم ، تعد نقاطا مضيئة في حياة الأمم والشعوب وتؤكد الدور الحضاري والإنساني لسموه وللكويت ، التي حصلت نتيجة لدور سموه الإنساني على لقب مركز العمل الإنساني.

«الصحة» تصرخ

للمتقاعدين «عافية» ، ويعتبرون أنه كان له النصيب الاكبر في ذلك وتسبب بهجرة الكثير من الاطباء الى القطاع الخاص ، فيما يرى البعض أن المردود المادي قد يكون السبب الأوحد في هذه الهجرة.

وفي هذا الصدد أكد رئيس وحدة التخدير والعناية المركزة في مستشفى «الرازي» التابع لوزارة الصحة ، الاستشاري الدكتور حسين المجادي ، على ضرورة إعادة دراسة تجربة دمج العمل في القطاعين الحكومي والخاص ، مشيرا إلى أن هذا الدمج يؤثر سلبا على اداء الطبيب.

واعرب الدكتور المجادي عن قلقه ازاء زيادة تنامي هذه الظاهرة التي قد تتسبب على حد تعبيره «في ضعف اداء الاطباء وعطائهم في القطاع الحكومي» مشيرا الى وجود نقص حاد في القوى العاملة بسبب هجرة الأطباء الى الخاص.

وأشار إلى ضرورة تطبيق آلية لمراقبة القطاع الخاص وتطوير فرق التفتيش لمواكبة توسع هذا القطاع والحد من بعض الممارسات التي قد تسيئ لهذه المهنة التي تحكمها قوانين علمية دقيقة.

وعن مدى تأثير تأمين (عافية) على انتقال الأطباء الكويتيين الى القطاع الخاص قال المجادي إن «فكرة تأمين عافية جيدة وتؤكد حرص واهتمام وزارة الصحة بالمواطن الا انه تم استغلال هذا التأمين من بعض المستشفيات والمراكز الطبية الخاصة».

واضاف «أن هذا الاستغلال يأتي من منطلق ان تأمين (عافية) استهدف الفئة العمرية الأكثر عرضة للامراض وهي فئة المتقاعدين أو كبار السن الذين يتم استخدام تأميهم احيانا لعلاجات متوفرة في المستشفيات الحكومية التي أرى انها تقدم خدمات علاجية افضل».

ودعا إلى ضرورة متابعة بعض الممارسات ، كعودة المريض للمستشفيات الحكومية لاستكمال برنامجه العلاجي بعد انتهاء رصيده من تأمين «عافية» ، وكذلك اهمال مواعيد «الرنين المغناطيسي» او العمليات ، دون اخطار المستشفى الحكومي بعد حصوله على موعد مناسب بالخاص ، مما يؤدي الى هدر بالمال العام.

وأشاد المجادي بقيام وزارة الصحة بالتوسعات الجديدة للمستشفيات وزيادة السعة السريرية التي من شأنها استيعاب المواطنين والمقيمين فضلا عن توفير خدمة الأطباء الزائرين التي تعد بصمة مضيئة للوزارة علاوة على توفير «الإسعاف الجوي» ، الذي يعد خدمة متميزة غير متوفرة بأغلب دول العالم.

من جانبه نوه استشاري طب وجراحة العيون في «مركز البحر» الدكتور رائد بهبهاني ، بتأمين «عافية» الذي اعتبره تأكيدا على رغبة الوزارة في اشراك القطاع الخاص ، بتقديم خدمات طبية افضل للمواطنين نتيجة للتطور الملحوظ في هذا القطاع ، إلى جانب رغبتها في تخفيف العبء المتزايد بسبب الزيادة السكانية ، والتأخر في تشغيل المستشفيات الجديدة متمنيا ان يشمل التأمين كل الفئات العمرية.

وحول ظاهرة جذب القطاع الخاص للاطباء الكويتيين ، قال الدكتور بهبهاني إن «القطاع الخاص يوفر البيئة التشجيعية للطبيب التي يشعر من خلالها باستقلالية اكثر ، بعيدا عن البيروقراطية الناتجة عن المعوقات الإدارية والفنية فضلا عن المدخول المادي».

أما عن تأثير دمج عمل الأطباء في القطاعين الحكومي والخاص على كفاءتهم ، فقد أكد أن «الكويت ليست استثناء في قضية الدمج ، وان هذا الامر يحدث في كثير من الدول المتطورة».

وذكر أن الاستثناء في الكويت هو الفصل في أوقات العمل لدى القطاعين ، بحيث يتواجد الطبيب في ساعات العمل الرسمي ، ويستطيع ممارسة عمله في «الخاص» خارج هذه الأوقات ، معربا عن قناعته بأن هذا الأمر لا يؤثر على كفاءة الطبيب ، لان ساعات العمل في الكويت قليلة مقارنة بالدول الأخرى.

أضاف أن مدى تأثر كفاءة الطبيب يعتمد على تخصصه وطبيعة عمله ، «وانا كانت هناك ممارسات فردية توحي بالاستغلال وعدم الأمانة فلا يجب أن تعممها على الجميع».

وشدد على ضرورة الانتهاء من مسودة قانون تنظيم المهنة وحماية الأطباء من التقاضي بشكل تعسفي ، بسبب عدم التفريق بين الأخطاء الطبية والمضاعفات لان الطبيب لايمكن ان يمارس عمله دون حماية قانونية في ظل قصور في القانون.

ولفت الى أهمية اعادة النظر في قوانين الترقيات الخاصة بالخدمة المدنية ، التي وصفها بأنها «متأخرة جدا» اذ لا يزال نظام الأقدمية هو المسيطر.

وأفاد بأن هناك الكثير من الأطباء تتأخر ترقياتهم بسبب عدم وجود شواغر أو من هم اقدم منهم دون الاخذ بالاعتبار معايير الكفاءة في حين قد تتوفر للاطباء فرص الارتقاء أكثر في القطاع الخاص علما بأن هناك لجنة متخصصة من وزارة الصحة تشرف على ترقيات القطاع الخاص.

وثمن في هذا الإطار جهود وزارة الصحة وسعيها الدائم لتقديم خدمات افضل للمواطنين والمقيمين ، متمنيا أن يكون العمل في القطاعين الحكومي والخاص ، مكملا لبعضه البعض.

سفارة الكويت

المملكة العربية السعودية الشقيقة ، يبلغها فيه بتواجد المواطنين الكويتيين لديه حيث ابلغته السفارة أنها بانتظارهم لمراجعتها».

وذكرت أنه على إثر ذلك تواصلت السفارة مع المواطنين ، للاستفسار منهم عن عدم توجههم إليها ، «حيث أبلغوها أنهم سيراجعونها في وقت لاحق ، وقد تفاجأت السفارة بإصدار التسجيل الصوتي الذي يشير الى تقصيرها وسفرهم الى المملكة الشقيقة».

وشددت السفارة على ضرورة التزام المواطنين الكويتيين ، بالتحذير الذي اصدرته وزارة الخارجية في وقت سابق ، من السفر الى جمهورية السودان الشقيقة في الوقت الراهن.

السودان : تشكيل

وقال تحالف للجماعات التي تقود الاحتجاجات إنه قبل دعوة من القوات المسلحة لعقد اجتماع أمس ، لمناقشة تشكيل حكومة مدنية جديدة.

واطيح بالبشير يوم الخميس بعد أسابيع من الاحتجاجات الحاشدة ، أشعل فتيلها ارتفاع أسعار الغذاء ومعدل البطالة ، وزيادة القمع خلال فترة حكمه التي امتدت لثلاثة عقود.

وحث منظمو الاحتجاجات في وقت سابق المواطنين على مواصلة المسيرات للمطالبة بحكومة مدنية، بعد استقالة وزير الدفاع ومدير المخابرات.

وقال شاهد من «رويترز» إن الآلاف احتشدوا أمام وزارة الدفاع وسط الخرطوم.

وذكرت وسائل إعلام رسمية سودانية أن مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني صلاح عبد الله محمد صالح المعروف باسم صلاح قوش ، استقال من منصبه أمس ، وكان مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني أكثر الشخصيات نفوذا في البلاد بعد البشير، وحمله محتجون مسؤولية قتل متظاهرين يطالبون بإنهاء الحكم العسكري.

وقالت وكالة الأنباء السودانية الرسمية «إن رئيس المجلس العسكري الانتقالي الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان عبد الرحمن، صادق على الاستقالة التي تقدم بها الفريق أول مهندس صلاح عبدالله محمد صالح من منصبه كرئيس لجهاز الأمن والمخابرات الوطني».

واستقال وزير الدفاع الفريق أول ركن عوض بن عوف من رئاسة المجلس العسكري الانتقالي يوم الجمعة ، بعد يوم واحد فقط له في المنصب.

وانطلقت احتفالات صاخبة في شوارع الخرطوم خلال الليل بعد استقالة بن عوف. ولوح آلاف المحتجين بالأعلام وبهواتفهم المحمولة المضاءة وأطلق البعض أبواق السيارات. وقال شهود إن مواطنين رددوا هتاف «سقط الثاني!» في إشارة إلى بن عوف بعد البشير وفقا لرواية شهود.

وقال المحلل السوداني خالد التيجاني «الإسلاميون فقدوا السيطرة وهم الآن في صدمة. قدرتهم على إحداث تأثير بطريقة منظمة داخل الدولة تبدو ضعيفة».

وتابع قائلا «سبب التغييرات في السودان هو الضغط من المحتجين والضغوط من داخل الجيش والقلق بين القادة العسكريين من وقوع انقسام في صفوف القوات المسلحة».

وكان البرهان ثالث أكبر قائد عسكري في القوات المسلحة السودانية ولا يعرف عنه الكثير في الحياة العامة. وتولى منصب قائد القوات البرية ليشرف بذلك على القوات السودانية التي قاتلت في صفوف التحالف بقيادة السعودية في اليمن. وهو على صلات وثيقة بكبار القادة العسكريين في الخليج.

وقال المحلل محمد عثمان قبل إدلاء البرهان بالتصريحات : "المعارضة تطالب بحكومة مدنية لكنني أعتقد أنها ستكون حكومة مختلطة.... سيرغب الجيش في الاحتفاظ بحقيبتي الدفاع والداخلية".

ودعا تجمع المهنيين السودانيين، الذي يقود الاحتجاجات المطالبة بحكومة مدنية، إلى مزيد من المظاهرات.

وجاء في بيان له "اليوم نواصل الثوار لاستكمال النصر للثورتنا الظافرة. ونؤكد أن ثورتنا مستمرة ولن نتراجع أو نحيد عن طريقها الماضي للتحقيق الكامل وغير المنقوص لمطالب شعبنا المشروعة والجلية، بتسليم السلطة لحكومة انتقالية مدنية".

وانتزع البشير (75 عاما) لنفسه السلطة في انقلاب عسكري عام 1989.

وتصاعدت موجة الاحتجاجات يوم السبت الماضي عندما سار آلاف المتظاهرين، مدفوعين بزخم التغيير في الجزائر في أعقاب احتجاجات مماثلة، صوب وزارة الدفاع في وسط الخرطوم لتسليم مذكرة تدعو الجيش إلى الوقوف إلى جانبهم.

ويعتصم المتظاهرون خارج مجمع وزارة الدفاع منذ ذلك الحين للضغط في سبيل تسليم السلطة.

وذكر متحدث باسم الشرطة في بيان صدر في الساعات الأولى من صباح أمس السبت ، أن ما لا يقل عن 16 شخصا قتلوا كما أصيب 20 آخرون يومي الخميس والجمعة "بأعيرة نارية طائشة في الاعتصامات والتجمهرات". وأضاف المتحدث هشام علي أن مباني حكومية وخاصة تعرضت لهجمات أيضا.

وناشد المتحدث المواطنين المساعدة على حفظ الأمن والنظام العام.

ليبيا : اشتداد

وبدت أصوات الانفجارات وارتفعت أعمدة الدخان، بينما حاولت القوات المؤيدة للحكومة المعترف بها دوليا بزعامة فايز السراج التصدي لهجمات قوات شرق ليبيا.

وقتل العشرات وأصيب المئات في الأيام الثمانية الماضية، حسبما قالت منظمة الصحة العالمية.

وقالت الأمم المتحدة إن القتال أدى إلى فرار ثمانية آلاف شخص من ديارهم وإن «النزوح من المناطق المتأثرة بالقتال في طرابلس وحولها ما زال مستمرا».

وقال ريال لوبلانك المتحدث باسم الأمم المتحدة في جنيف «ما زالت الكثير من الأسر عالقة في مناطق النزاع». وأوشكت الإمدادات على النفاد.

وقالت السلطات الفرنسية الجمعة إنها على اتصال بجميع أطراف النزاع في ليبيا.

ولكن السلطات الفرنسية لم تأكد تقريرا في صحيفة «لا ريبوبليكا» الإيطالية، نقلا عن مصدر في الرئاسة الفرنسية، يقول إن حفتر أرسل وفدا إلى باريس قبل ساعات من بدء الهجوم على طرابلس في الرابع من إبريل.

وقالا أنييس فون در مول، المتحدثة باسم الخارجية الفرنسية «مثل شركائنا، نتحدث إلى جميع الأطراف في الصراع الليبي للتوصل إلى وقف لإطلاق النار».

أضافت «لم نبلغ مسبقا عن الهجوم على طرابلس، الذي ادناه عند بدئه».

وأعربت حكومة طرابلس الجمعة عن «أملها» أن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات لوقف تقدم قوات حفتر.

ويرفض حفتر وقوات شرق ليبيا التابعة له الاعتراف بحكومة السراج.

ويحظى حفتر، وهو قائد عسكري سابق إبان حكم العقيد معمر القذافي، بدعم دول الخليج ومصر وروسيا.

وانطلقت قوات حفتر من معقلها شرقي البلاد عبر الصحراء الليبية قبل إعلان الهجوم على طرابلس.

وشنت هجمات ضد القوات الموالية للحكومة المعترف بها دوليا في الضواحي الجنوبية من العاصمة الجمعة.

وقال شاهد لوكالة فرانس برس «كان عمود من الدخان يغطي السماء» جنوبي العاصمة.

وسمع دوي انفجارات قادمة من المطار، بالقرب من مطار العاصمة.

هادي : اليمن

على اتفاق ستوكهولم فلم تنفذ ميليشيات الحوثي منه حتى خطوة واحدة».

وأوضح أن الحكومة اليمنية تبذل كل التسهيلات والدعم لجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة مارتن غريفيث من أجل إنجاز السلام، في الوقت الذي «تناور ميليشيات الحوثي وتضع العراقيل لإفشال جهود السلام».

وأكد أن انعقاد مجلس النواب يشير الى أن «هذا المشروع الحوثي المدمر يتآكل يوما بعد آخر ، وان عنصريته قد عزلته عن جموع الشعب وتياراته ولم يعد معهم أحد إلا من كان تحت الإكراه».

وأشار الى أن «الحوثيين لم يطلقوا رصاصاتهم إلا في صدور أبناء اليمن ، ولم يستهدفوا سوى مؤسسات الدولة ، ولم يخجروا سوى بيوت اليمنيين ومساجدهم واستهدفوا ثقافة اليمن وقيمه».

ودعا هادي المجتمع الدولي إلى «الضغط على ميليشيات الحوثي الانقلابية ، لإنهاء مماطلتها ورفضها لكل جهود السلام ، وتنفيذ الاتفاقات وايقاف انتهاكاتها وحربها التي تشنها على اليمنيين».

وكان مجلس النواب اليمني قد بدأ جلسته الافتتاحية بانتخاب سلطان البركاني رئيسا للبرلمان ، إضافة لنوابه الثلاثة بناء على توافق سابق بين الأحزاب على أسمائهم.

الجزائر: اعتقال

عبد القادر بن صالح.

وكانت الشرطة استخدمت الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه في محاولة لتفريق المتظاهرين في بعض المناطق، ولكن الحشود ردت بهتافات «سلمية وسلمية». وحثت الضباط على الانضمام إلى احتجاجهم.

ويقول المتظاهرون، الذين ينظمون احتجاجات كل يوم جمعة منذ حوالي شهرين، إن الرئيس المؤقت جزء من المؤسسة السياسية التي تعود لحقبة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة ولا يمكن الوثوق به.

وردد المتظاهرون شعارات «لا لابن صالح» ، و«نريد محاكمة كل الفاسدين» ، و«لا للعصابة».

وتشير تقديرات إلى أن مئات الآلاف شاركوا في مظاهرات الجمعة.

وقال أحد المتظاهرين «خرجنا اليوم لنقول إن منصب بن صالح غير دستوري، لا نستحق حكما عسكريا، نستحق جزائر ديمقراطية وحرة».

وقال متظاهر آخر «مازلنا مصرون على مطالبنا، نريد تغييرا جذريا».

وأفاد التلفزيون الحكومي بخروج مظاهرات مماثلة في معظم المدن الجزائرية.

ووعد بن صالح، السياسي البالغ من العمر 77 عاما، بعدم خوض الانتخابات المقررة في أوائل يوليو.

وتولى بن صالح السلطة بعد تنحي الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة قبل عشرة أيام تحت ضغط الجيش وأسابيع من المظاهرات التي قادها الشباب المطالب بالتغيير.

وعين رئيس مجلس الأمة، بن صالح، رئيسا مؤقتا لمدة 90 يوما إلى حين إجراء انتخابات رئاسية.

لكن المظاهرات است